

عمليات بناء السلام في منطقة غرب إفريقيا - النزاع في مالي نموذجاً-

Peace building Operations in West Africa -The Conflict in Mali as a Model -

عبد الله بن صالح

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، abdallahcustoms2@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/28

تاريخ القبول: 2022/12/23

تاريخ الاستلام: 2022/11/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثيرات النزاعات على استقرار الدولة واحتمالات بناء السلام في منطقة غرب إفريقيا من خلال النموذج المالي، وتبين لنا كيف أن الواقع المجتمعي الذي طبع هذه الدولة جعل منها في بادية الأمر دولة تعاني عجزاً بنيوياً، لتطور الأمور بعد ذلك وتصبح دولة تعاني العديد من الأزمات ليس أولها النزاعات المستمرة بين الحين والآخر، ولن يكون آخرها اختيار مؤسسات الدولة فيها، الأمر الذي يطرح عدة علامات استفهام حول السبيل للخروج من هذا الواقع والتأسيس لمرحلة سلام مستدام.

كلمات مفتاحية: عمليات بناء السلام، غرب إفريقيا، النزاع، مالي.

Abstract:

The aim of this study was to show the impact of conflicts on the stability of the state and to know the possibilities of building peace in the West African region through the Mali state model. It seemed to us how the societal reality that characterized this state made it at first a state that suffers a structural deficit, and then a state that suffers from many crises starting with internal conflicts and ending with the collapse of its institutions. This matter raised question marks about the possible way to get out of this reality and start In the process of building a lasting peace

Keywords: Peace building Operations; West Africa; Conflict; Mali.

تعتبر الأزمات والنزاعات أحد السمات الأساسية المميزة للحياة السياسية للمجتمعات والدول في منطقة غرب إفريقيا، حيث أدت الظروف التاريخية المتمثلة في تعاقب الاستعمار وكذا الظروف السوسيو-اقتصادية المتعلقة بالتنوع الإثني والعرقي إلى بروز حالة من عدم التجانس داخل المجتمعات في هذه المنطقة وامتد ليشمل الدول في حد ذاتها، الأمر الذي انعكس سلباً على إمكانيات تحقيق السلم والأمن ليس في المنطقة فحسب بل في عموم إفريقيا، وذلك راجع لاتصال وتداخل الأوضاع في غرب إفريقيا ببقية المناطق والأقاليم الإفريقية.

وتعتبر دولة مالي في هذا السياق مثالا عن هذه الحالة، فما لبث أن أعلن الاستعمار الفرنسي استقلال الدولة عنه حتى دخلت في دوامة النزاع الإثني أو النزاع الاجتماعي المتأصل بين أقلية الطوارق في الشمال والحكومة المركزية. وعلى مدار أزيد من ستة عقود ما تزال دولة مالي تقف عاجزة عن تحقيق استقرار سياسي على الشاكلة المتعارف عليه، بفعل تجدد النزاعات بين الفينة والأخرى، وتبعية أطراف النزاع محليا لقوى وأطراف خارجية، ما يجعل من حل النزاعات وبناء السلام أمرا معقدا جدا لكن ليس بالضرورة مستحيلا.

تأسيسا على ما سبق أعلاه، فإن المسعى البحثي لهذه المقالة سيكون منصبا حول النزاع في مالي (باعتبارها دولة غرب إفريقية) واحتمالات بناء السلام فيها، منطلقين من إشكالية رئيسية مفادها: ما هي أسباب النزاعات في مالي وما مدى تأثيرها على عملية بناء السلام فيها؟.

وعلى أن يكون الافتراض الأساسي كالتالي: كلما قلت مسببات النزاع في مالي كلما أتاح ذلك إمكانية بناء السلام فيها.

وعليه فإنه وللإجابة على الإشكالية المثارة أعلاه واختبار مدى صدقية الفرضية الأساسية من عدم صدقيتها نسوق خطة عمل مؤلفة من محاور كبرى؛

الأول سيكون مخصصا للبحث في مسألة القابلية للنزاعات في منطقة غرب إفريقيا بشكل عام؛

أما **الثاني** فسيكون مخصصا للبحث في السياقات الزمنية للنزاعات في مالي ومسبباتها؛

في حين سيخصص **المحور الثالث** والأخير للبحث في إمكانيات هندسة بناء السلام في مالي في ظل تحاذيات الداخل والخارج.

2. غرب إفريقيا ومتلازمة العنف والنزاعات

تاريخ غرب إفريقيا عبارة عن سلسلة من النزاعات، فمنذ نيل معظم دولها للاستقلال شهدت ما بين حروب أهلية (سيراليون وليبيريا وغينيا بيساو وساحل العاج) وانهيارات (غامبيا والنيجر وغينيا) بالإضافة إلى الحروب العرقية والدينية وكذا الاشتباكات (بنين ونيجيريا ومالي)، وعلاوة على ذلك، فإن الفقر والاستبداد السياسي والفساد والتدخل الأجنبي حولت أحلام غرب إفريقيا المتكاملة اقتصاديًا والموحدة سياسيًا إلى كابوس حي لمعظم مواطنيها وقد كانت حقبة ما بعد الحرب الباردة أكثر وحشية وعنفًا، وذلك راجع لكون العديد من البلدان أعلاه شهدت حروبًا أهلية مدمرة على أراضيها¹.

ووفقًا للأمم المتحدة، تشمل غرب إفريقيا 15 دولة هي كالتالي: البنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وساحل العاج، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، والطوغو، ويبلغ تعداد سكانها حوالي 400 مليون نسمة بنهاية عام 2021 هذا بعد أن كانت في حدود 380 مليون نسمة نهاية عام 2018. كما تبلغ مساحتها حوالي 5112903 كيلومتر مربع. ويمكن تقسيم التاريخ السياسي لغرب إفريقيا إلى خمسة مراحل معلميّة كبرى، المرحلة الأولى هي ما قبل التاريخ وتتميز بكونها المرحلة التي شهدت وصول أوائل المستوطنين إلى المنطقة، أما المرحلة الثانية فتعرف بمرحلة إمبراطوريات الحديد، وفيها عززت التجارة داخل إفريقيا وخارجها، تأتي المرحلة الثالثة التي عرفت ازدهار دول غرب إفريقيا، لتليها الحقبة الاستعمارية في المرحلة الرابعة، وأخيرًا حقبة ما بعد الاستقلال وهي المرحلة الخامسة، والتي عرفت تشكل الدول الحالية.²



المصدر: نقلا عن <https://bit.ly/3T8obLl>

¹ - Adebajo, Adekeye , “Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea-Bissau”, Boulder:Lynne Rienner, United States, 2002,(P.39).

² - United Nations Statistics Division, “Composition of macro geographical (continental) regions, geographical sub-regions, and selected economic and other groupings”, 2012, see: 20-04-2022, available on: <https://bit.ly/3PyH09K>

وبالرجوع إلى أسباب ميل غرب إفريقيا إلى الصراع سنجد أنها متنوعة ومتزايدة بشكل كبير، فثمة من يتحدث عن تراكم للعوامل السياسية والاقتصادية والهيكلية والتاريخية والثقافية، في حين نجد رؤى أخرى تؤكد أنه لا يوجد عنصر واحد يمكن إلقاء اللوم عليه. فأغلب دول غرب إفريقيا تشمل طرقها للحرب الأهلية عدة عوامل تلعب دوراً - وإن بنسب متفاوتة- في الصراعات المختلفة، وحتى لو اختلفت من دولة لأخرى إلا أنه يمكن حصرها في الاقتصادات المتخلفة، والمؤسسات السياسية غير المستقرة والضعيفة، والضعف الخارجي مما يؤدي إلى تآكل الدولة، وما يزيد الطين بلة عدم ثقة وتشكك السكان تجاه الدولة، هذه الأخيرة التي لا يرون فيها إلا سلطة مفروضة من القوى الاستعمارية على السكان الأصليين، والنتيجة بالتي عدم ارتباط هؤلاء بهذا البناء (الدولة) لأنهم معتادون ثقافياً وتاريخياً على الهياكل القبلية.¹

وتمكّن البيئة أعلاه الأفراد أو الجماعات الجشعين من السعي وراء السلطة والحفاظ عليها، وغالباً ما يكون هذا عن طريق العنف، من أجل السعي لتحقيق مكاسب شخصية بدلاً من رفاهية الشعوب، وبالتالي فإن التقاء هذا الجشع بضعف الدول تسبب في دوامة من الكراهية والعنف جزاء سوء الإدارة والتوزيع غير العادل للسلع، واستغلال الاقتصادات الضعيفة الذي يؤدي إلى الفقر، ومعاناة غالبية الناس دون أن تتاح لهم الفرصة لرفع مطالبهم سلمياً، وهذا يدفعهم بسهولة إلى أحضان القوى التي تسعى بعنف إلى معارضة النخبة الحاكمة.²

وعلاوة على ذلك، فإن الانقسامات العرقية والدينية والاجتماعية -التي تعود جزئياً إلى فترات ما قبل الاستعمار- تغذي الاستياء بين المجموعات المختلفة أو تُستخدم عمداً لتأجيجها، وثمة عامل آخر يلعب دوراً مهماً وهو ثروة الموارد والتي تميل إلى إطالة أمد النزاعات، فلئن كانت النخبة الحاكمة تستغلها للإثراء الشخصي فإن المتمردين يستخدمونها لتمويل تحركاتهم ويكون ذلك غالباً بالعنف.³

3. مالي دراسة إثنوسياسية:

تقع مالي ضمن ما يعرف بمنطقة غرب إفريقيا وعاصمتها باماكو، وهي محاطة بسبعة دول تتقاسم معها حدودا بطول 7243 كلم وتتنوع على النحو التالي: موريتانيا 2237 كلم غربا، والجزائر 1376 كلم شمالا، وبوركينا فاسو 1000 كلم شرقا، وغينيا 858 كلم جنوبا، والنيجر 821 كلم في الشمال الشرقي، وساحل العاج 535 كلم جنوبا، والسنغال 419 كلم، وتعتبر دولة حبيسة في غرب إفريقيا بمساحة قدرها 1240192 كلم مربع، وبتعداد سكاني يصل إلى 15 مليون نسمة.⁴

¹ - Ellis, Stephen, "The Mask of Anarchy: The Destruction of Liberia and the Religious Dimension of an African Civil War", 2nd ed., C. Hurst, United Kingdom, 2007, (P.32).

² - Hegre, Havard; Ostby, Gudrun & Raleigh, Clionadh, "Poverty and Civil War: A Disaggregated Study of Liberia", **Journal of Conflict Resolution**, Vol. 53, No. 4, 2009, United States. P.602.

³ - Ross, Michael L, 'What Do We Know About Natural Resources and Civil War?', **Journal of Peace Research**, SAGE Publication, Vol. 41, No. 3(2004b), P.346.

⁴ - عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد الكولونيالي للتدخل الفرنسي في مالي"، مجلة آفاق سياسية، العدد 14 (فيفري 2015)، ص 27.

وقد تشكلت دولة مالي الحالية كنتيجة للحدود التي وضعتها الإدارة الاستعمارية لمستعمرة السودان الفرنسي والتي تشكلت في أغلبها من أراضي دولة مالي الحالية المندرجة ضمن تقسيم مستعمراتها الثمانية في غرب إفريقيا في عام 1895 بالاعتماد على معايير الثروات الطبيعية التي تمتلكها كل مستعمرة. هذا، وتنقسم دولة مالي إلى تسعة مناطق وكل منطقة تنقسم إلى 49 دائرة، وهذه المناطق ممثلة في: كايس (مساحتها 119743 كلم مربع)، وكوليكورو (مساحتها 95848 كلم مربع)، وباماكو (مساحتها 252 كلم مربع)، وسيكاسو (مساحتها 70280 كلم مربع)، وسيغو (مساحتها 64821 كلم مربع)، وموبتي (مساحتها 79017 كلم مربع)، وتمبكتو (مساحتها 496611 كلم مربع)، وغاو (مساحتها 170572 كلم مربع)، وكيدال (مساحتها 151430 كلم مربع)، وتحمل كل منطقة منها اسم المدينة الرئيسية بها ليرسم خط فصل افتراضي بين جزأين متمايزين؛ الشمال الأكثر تضررا من الجفاف والأقل تنمية، وتمثله تمبكتو وغاو وكيدال، والجنوب الذي تقع فيه العاصمة باماكو وترتكز فيه الأنشطة السياسية والاقتصادية للبلاد.¹

وتعدّ مالي دولة شديدة التنوع الإثني، وهو نتاج للحدود الاستعمارية، وليست وحدها التي تعرف النماذج التعددية سواء أكانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية، بل هي ميزة المجتمعات الإفريقية عامة ومنطقة غرب إفريقيا بشكل خاص. ومع اختلاف التقديرات من مرجع لآخر إلا أن الثابت بأن أكبر المجموعات الإثنية عددا في مالي هي الماندينغ والذين يشكلون نحو نصف السكان، وتضم هذه الإثنية إثنيات فرعية كالابامبارا والمالنكي والسنونكيني ويشكلون نحو 6%، ويتواجدون في منطقة سيكاسو بالجنوب، في حين يشكل الطوارق والمور ما نسبته 10% من السكان، ويتواجدون في كل من تمبكتو وكيدال وغاو، أما المجموعات الأخرى فتشكل نحو 5%.²



¹ - مادي إبراهيم كاني، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، آفاق إفريقية، المجلد العاشر، العدد 36 (2012)، ص 2.

² - عبد الله مامادو باه، العلاقة بين الأقوام والأعراق في مالي، في: مالي عودة الاستعمار القديم، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2014، (ص ص 11-12).

أما فيما يخص اللغة في مالي فثمة أزيد من 40 لغة، وتعد الفرنسية اللغة الرسمية فيها، في حين تعد البامبارا اللغة المشهورة محليا، حيث نجد أن أزيد من 80% من المالبين يتواصلون بها في حياتهم اليومية ومعاملاتهم، كذلك نجد اللغة السونينكي بعد البامبارا، كما يستخدم السكان لغة التكرور واللغة الفولانية، أما العرب فيتحدثون العربية وتعرف في مالي بالحسانية، في حين يتحدث الطوارق بلغة "التمثيق" ونظام هجائي يعرف بالتيفيناغ. وإلى جانب التعددية الإثنية واللغوية تعرف مالي أيضا تعددية في الدين والمعتقد، فيعتبر الدين الإسلامي هو الدين الغالب في مالي بنسبة تزيد عن 90% من السكان، وهي على المذهب السني المالكي كما تنتشر الطرق الصوفية خاصة التجانية والقادرية، وإلى جانب الدين الإسلامي هناك المسيحية بنسبة 5% من مجموع السكان، ثلثي المسيحيين من الرومان الكاثوليك والثلث الآخر من البروتستانت، كما توجد معتقدات قديمة أيضا متعددة بتعدد الجماعات الإثنية، وأغلبها محلية الطابع ومحصورة في الجماعات الدينية التي تؤمن بها وتبلغ نسبة هؤلاء حوالي 5%.¹

4. النزاع في مالي: السياقات الزمنية ومسبباتها

تعد مسألة مالي مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا عام 1951، والنيجر عام 1960، ومالي عام 1960، وبوركينا فاسو عام 1960، والجزائر عام 1962، عندما وجدت قبائل الطوارق نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي اتفقت على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليه في منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963.²

تاريخيا فإن النزاع في شمال مالي يعود لبداية الاستقلال سنة 1960 حين قاد الطوارق في مالي تمردا ضد الحكومة المركزية التي يرأسها موديبو كيتا الذي حاول تطبيق النظام الشيوعي والقضاء على الخصوصيات المحلية والثقافية لسكان الدولة المالية حديثة الاستقلال، وفي عام 1962 وقع أول تمرد للطوارق في مالي استمر نحو عامين أي حتى 1964 عرف بتمرد الفلاقة (وهو مصطلح كان يستخدمه الجيش الفرنسي لنعت المقاومين أثناء احتلاله الجزائر وتونس) في كيدال وتعرض لقمع شديد من الجيش المالي الذي دمر مخازن الغذاء وسَم الآبار وتمكن في نهاية المطاف من إخضاع التمرد وفرض حُكما عسكريا على منطقة الطوارق.³

أما في الأعوام اللاحقة تحديدا من 1972 وحتى 1974 تسبب التغير الكبير للمناخ في شمال مالي في هجرة عدد كبير من الطوارق نحو كل من الجزائر وليبيا مما أدى إلى نزوح السكان والهجرة هربا من الفقر والجوع والموت بسبب الجفاف

¹ - عبر شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، في: حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، تحرير: نسيم بلهلول، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، (ص 391).

² - عابدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب لإفريقي -حالتا مالي ونيجيريا-، الطبعة الأولى، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015، (ص 33).

³ - Paul Melly, **Crisis Transition in the Sahel**, Chapter in: **The State of Peacebuilding in Africa: Lessons Learned for Policymakers and Practitioners**, Edited by: Terence McNamee & Monde Muyangwa, 1sted, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2021, (P.401).

الذي ضرب المنطقة، وفي جانفي 1990 قررت الجزائر إرجاعهم إلى مالي وقُدّر عددهم بحوالي 20.000 لاجئ، وقد كانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في منطقة الطوارق بقيادة إباد آغ غالي، وارتبطت بعد ذلك أول شرارة للتصادم بين الطرفين من خلال الهجوم على مقر الدرك الوطني في تشين تيرادن في 7 ماي 1990، ومنذ ذلك الوقت دخل الطوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دام عشرة سنوات قاده عدد من الحركات مثل الحركة الشعبية لتحرير الأزداد، والجبهة الموحدة لتحرير الأزداد.¹

وبحلول التسعينات دخلت مالي للمرحلة الثانية من النزاع، والتي اتسمت بالطابع المسلح طيلة عقدين من الزمن (إلى غاية 2010)؛ ففي 26 ماي 1990 بدأت عمليات مسلحة أخرى وذلك بالاستيلاء على مدينة تومبوكتو ثم على قاعدة تاكار بمدينة غاو، وتمكنت الحركة من بناء ثلاث قواعد عسكرية وألحقوا الضرر بالجيش المالي، وامتدت الحركة حتى شملت كل المدن الأزدادية، وكان رد الحكومة هو الدفع بالجيش لشن عمليات إبادة ضد المدنيين الطوارق، ولتصل الأمور لعقد اتفاق بين الحكومة والمتمردين وذلك بحضور دول الجوار والأمم المتحدة والدول الخمس الكبرى، وتم التوقيع عليها في تمراست بالجزائر.²

وقد نصت الاتفاقية على منح منطقة الشمال وضعية خاصة (لامركزية) تمكن السكان المحليين من تسيير شؤونهم وتكوين شرطة محلية وترقية لغتهم وثقافتهم المحلية وتمويل صندوق خاص بتمويل المشاريع التنموية، بيد أن هذه التوصيات حالت دون تطبيق أي منها مع استمرار الجيش في إعدام النشطاء الطوارق دون محاكمة، كما لم يكن هناك أي دليل على استعداد الحكومة المالية على تطبيق الاتفاقية.*

وفي عام 1995 وقع التمرد الثاني حيث بدأ المسلحون الطوارق بمهاجمة سجن وثكنة عسكرية في منطقة مينكا إلا أن الجيش رد بعمليات عسكرية خاصة حول مدينة غاو مما تسبب في موجة نزوح جديدة، وسعى رئيس البلاد آنذاك لاحتواء الوضع عبر منح كمناطق كيدال الحكم الذاتي، لكن الأمور لم تفلح وبمرور عقد كامل عاد الطوارق لحمل السلاح في عام 2005 مطالبين بتحقيق اتفاقية السلام، وعادت أجواء الحرب في مالي لكن في أجواء مختلفة وذلك بانتشار الجماعات الإرهابية وعصابات تهريب البشر والمخدرات.³

ومع تأزم الوضع في مالي أشرف الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة على توقيع معاهدة سلام جديدة بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي في الجزائر. وبالرغم من الاتفاق الجديد بين أطراف النزاع في مالي إلا أن ذلك لم يمنع

¹ - الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/2/12، شوهد في 2022/5/15، على الساعة 15.30، متوفر على الرابط <https://bit.ly/3Ny9tuy>

² - Saliou Dione, Bakaye Togola, "Historicizing Ethno-Religious and Political Conflicts in West Africa: The Malian Case", **Budapest International Research and Critics Institute**, Vol.1, No.4(December2018), P.5.

* - تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر كانت رافضة لمنحهم تلك الامتيازات لأن ذلك يعني بالضرورة منح تلك الحقوق للطوارق أينما وجدوا وبالتالي وضع المبادئ المتعلقة بالحدود والتقسيمات المابعد استعمارية محل نقاش وجدل دائم قابل للتوظيف العكسي ضد أمن دول المنطقة.

³ - شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، مرجع سبق ذكره، (ص 395).

من حدوث اضطرابات جديدة، حيث شنت مجموعة منشقة تابعة للمسمى إبراهيم باهنغا هجوما على منطقة تينزاواتين في مارس 2007 وخطفت 23 عسكريا، ما دفع بقوات الجيش المالي (بمعية الجيش النيجيري) لمطاردة هذه الجماعة بهدف تطهير المناطق الشمالية للبلدين من هذه العناصر المتمردة.¹

وببداية العقد الثاني من الألفية الجديدة بدأت مرحلة جديدة من النزاع المالي، والتي عرفت ظهور اضطرابات في عدة مدن مالية، أبرزها تسليت على الحدود الجزائرية ومدينة اغلاهوك في محافظتي كيدال وغاو، وذلك بعد ستة أشهر من عودة الطوارق من ليبيا عقب انهيار النظام الليبي الذي استوعب آلاف الشباب الطوارق في فترة الجفاف الذي ضرب شمال مالي 1984، فقد حاولت العديد من منظمات الطوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو وكان أبرزها الحركة الوطنية الأزوادية، والتي سعت منذ نشوئها إلى بناء شبكة معارضة محلية وحشد الدعم الدولي لمشروع الاستقلال، وقالت الحركة الوطنية الأزوادية بأن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ورفعت مطلبها المتمثل في الانفصال وتزامن هذا مع حشدها للدعم الدولي لاستقلال شمال مالي عن جنوبها.²

وبدأت الأحداث بهجوم على حامية للجيش المالي، وتم تطويق قاعدة الجيش بمركبات رابعة الدفع مثبت عليها رشاشات ثقيلة مما أثار حالة من الفوضى والانفلات الأمني، وهو ما عدّه مراقبون تمردا حقيقيا لم يسبق له مثيل في تاريخ مالي، وزاد من تعقیده فرار ضباط من الجيش ذوي أصول تارقية منضمين إلى صفوف المتمردين، ولتزيد الأمور أكثر سوءا بعد تحالف متمردي الطوارق وغيرهم من الحركات مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب.³ والخريطة التالية توضح أهم مناطق النزاع في مالي.



المصدر: نقلا عن <https://bit.ly/3DCy2Dd>

¹ - محمد امين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي... بين الاستمرار والتغير"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 47-48 (أكتوبر 2015)، ص 102.

² - شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد الكولونيالي للتدخل الفرنسي في مالي"، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ - فهم رملي، بناء الدولة في مالي: من العجز البنيوي إلى الفشل الدولاتي، *النزاعات الإثنية في إفريقيا*، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 16 أكتوبر 2018، ص 8.

5. هندسة بناء السلام في مالي: بين الحلول الداخلية والإملاءات الخارجية:

إحدى التعريفات المقدمة لبناء السلام تقول بأنه مجموع العمليات التي تقوم به الفواعل المحلية (ممثلًا في كل من قوى المجتمع والسلطة) والفواعل الدولية (ممثلًا في المؤسسات الدولية والمؤسسات غير الدولية والدول) والتي تهدف إلى إنعاش احتمالات إعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وقد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحروب مرة أخرى ومن ثم الدفع نحو تمتين عملية بناء السلام.¹

ويتضح من خلال التعريف أعلاه أن جوهر بناء السلام متصل بمنع وحل النزاعات العنيفة، وتجنب الوقوع فيه مجددًا، معنى هذا أن بناء السلام يسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بما فيها من أسباب سياسية وهيكلية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وكذا السعي إلى إعادة بناء النى التحتية ككل وهذا ما يدفع إلى إنهاء النزاع ككل.

وبالعودة إلى الحالة المالية -موضوع الدراسة- ونتيجة لانهيار سلطة الدولة بعد التمرد الأخير واقتصار نطاقها على الجزء الجنوبي من مالي، اعتُبر ذلك حدثًا تحويليًا يستدعي التدويل ضمن قضايا الأمن وبناء السلام في منطقة غرب إفريقيا، فقد كان من الواضح تمامًا أن الجيش المالي لن يكون قادرًا على هزيمة المتمردين واستعادة السلطة في المناطق الشمالية، وذلك راجع لكون القوات المسلحة في مالي لا تفتقر فقط إلى المعدات الضرورية والخبرة العسكرية والتخطيط بل إنها تفتقر كذلك إلى الثقافة المؤسسية المتناسكة للقتال.²

ونتيجة لهذا الوضع بدأت الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" في تطوير خطط لاستعادة سيطرة الحكومة على شمال مالي، ويجدر بالذكر في هذه النقطة بالذات أنه وعلى مدار أكثر من عقدين من الزمن، عملت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا على تطوير ثقافة سياسية للدبلوماسية التعاونية والتدخل العسكري لمواجهة التهديدات الأمنية وحالات اللاإستقرار في الدول الأعضاء، ويعد نموذجًا ليبيريا وسيراليون أكثر النماذج رواجًا لتدخل الإكواس.³

وعليه وفي سبيل مواجهة استيلاء المتمردين على شمال مالي وتولي الجنود للسلطة في باماكو، اتبع قادة الإكواس المسارين السياسي والعسكري، ورافق ذلك ممارستهم للضغوط على الانقلابيين من أجل تأمين تنصيب رئيس مؤقت شرعي ودستوري للدولة والممثل في رئيس البرلمان دينوكوندا تراوري، وبدأ التفكير بعد ذلك في خطط لإرسال قوة عسكرية إقليمية لاستعادة الشمال، خططٌ قوبلت بريبة من قبل المجتمع الدولي، هذا الأخير الذي رأي في المخطط أنه مشروع من حيث

¹ - خولة محي الدين، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث (2011)، ص 491.

² - صابر حموة، كرنولوجيا النزاع في مالي، النزاعات الإثنية في إفريقيا، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 16 أكتوبر 2018، ص 14.

³ - Muhammed TANDOĞAN, Omar BOUACHA, « THE ALGERIAN SECURITY APPROACH TOWARDS THE SAHEL REGION : CASE OF MALI », *Türkiyat Mecmuası (Journal of Turkology)*, Vol. 27, No.1 (2017), P 314.

المبدأ إلا أنه سيكون أصعب من حيث التطبيق، فدولة مثل مالي ليست كدولة ليبيريا أو سيراليون، وعُدّت فرنسا أكثر المتعاطفين مع الفكرة جملة وتفصيلا، في حين عُدّت أمريكا أكثر الدول إحساسا بأن هناك خطرا جسيما يُنذر بحدوث فشل كارثي في بيئة صحراوية لدولة كمالي.¹

وفي أكثر من عام بقليل تحولت إدارة الأمن وبناء السلام في منطقة غرب إفريقيا من كونها شأنًا وطنيا داخليا بشكل أساسي إلى قضية سياسية وعسكرية إقليمية أولا، ثم إلى مسألة الاهتمام والسلطة الدولية ثانيا، وسرعان ما أصبح واضحا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تفتقر إلى القدرة بمفردها على تنظيم التدخل الواسع النطاق المطلوب منها لتحقيق السلام، ولن تحتاج بالتالي إلى تفويض أممي فحسب، بل إنها تحتاج أيضا إلى دعم عسكري استراتيجي ولوجستي عملي كبير من الحلفاء الدوليين. ونتيجة لهذا بقي التدخل المقترح من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مرحلة التفاوض والتخطيط، ولم يبدأ إلا في عام 2013 بعد أن أعطى مجلس الأمن التفويض النهائي في أواخر ديسمبر من عام 2012، من خلال القرار الأممي رقم 2085.²

وقد كان تدخل الإكواس -منفردا- مؤقتا، وذلك راجع لتغير الوضع وتطور الأحداث على الأرض، مما أدى إلى تدويل فوري وكامل للأزمة والمطالبة بضرورات التدخل لحل هذه الأزمة، ولتدخل فرنسا على الخط مشكلة بذلك تحالفا ثلاثيا بمعية القوات المالية وقوات الإكواس، والنتيجة كانت القيام بهجوم مضاد مكّن من استرجاع السيطرة على جميع المراكز الحضرية عبر شمال مالي ومحدثة تحولا دراماتيكيا على الصعيدين السياسي والعسكري؛ فعلى الصعيد السياسي وافق متمردو الطوارق في الحركة الوطنية لتحرير أزواد على الدخول في عملية سياسية بموجب اتفاق واغادوغو المبرم في جوان 2013، ورفضوا بناءً عليه استخدام القوة لتحقيق غاياتهم. أما على الصعيد العسكري فقد تراجعت أعداد المتمردين وما تبقى منهم انسحبوا وشكّلوا مقاومة عسكرية لاسيما في جبال "أذرار الإيفوغاسن" ولم يقبلوا الجلوس على طاولة المفاوضات في واغادوغو، والنتيجة كانت تصنيفهم رسميا على أنهم خلايا وحركات إرهابية مما يعني أنهم يعدّون أهدافا محتملة لمزيد من العمل العسكري.³

وبمرور الوقت واستمرار حالة انعدام الأمن والثقة العميقين الذي خلفته الأحداث المتتالية في مالي تم إعادة تشكيل قوة التدخل الإفريقية كقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وكان ذلك تحت مسمى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) وشقت طريقها نحو الاعتراف الدولي بشكل تدريجي، كما أعيد تنظيم قوة التدخل في حالات الطوارئ الفرنسية إلى انتشار طويل الأمد عبر المنطقة، وتم الانتقال بالتالي من عملية سرفال إلى عملية

¹ - عبد الحليم غازلي، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وإسهامها في توسية النزاع في شمال مالي 2012م"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 3، العدد 2 (2016)، ص 69.

² - مبروك غضبان، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 6، العدد 11 (2014)، ص 66-67.

³ - مسيح الدين تسعديت، "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 1، العدد 1 (2014)، ص 42.

برخان، وصاحب ذلك استحداث الاتحاد الأوروبي لبعثة تقنية تحت مسمى EUTM تضطلع بإعادة تدريب الجيش المالي في كوليكورو بالقرب من باماكو.¹

كانت التطورات أعلاه بمثابة التحولات الجوهرية المبذولة لاستعادة السلام والاستقرار في دولة مالي على الصعيدين العسكري والسياسي، وانتقلت معها عمليات القوات العسكرية والأمنية من كونها شأنًا وطنيًا متعلقًا بمالي إلى شأن إقليمي متعلق بعموم منطقة غرب إفريقيا وإلى شأن دولي متعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وبالموازاة مع ذلك تم إطلاق اتفاقيات سلام وتسويات جديدة لحل الاستياء الشمالي الطويل الأمد عبر المفاوضات السياسية، ولئن كانت الانتفاضات الانفصالية السابقة في تسعينيات القرن الماضي ومنتصف العقد الأول من القرن الحالي تم حلها من خلال التسويات السياسية إلا أن انتفاضات ما بعد 2012 وطيلة عقد كامل لم تثبت استمرارها، الأمر الذي يدفع لطرح تساؤل عما إذا كان بإمكان عملية سياسية جديدة أن تثبت نجاحها بشكل مستدام وتؤسس لحالة سلام دائم في مالي وفي غرب إفريقيا محترمة خصوصية وتعدد الحالة المالية وبعيدة عن منطق الإملاءات الخارجية.²

6. الجزائر وارتدادات النزاع في مالي:

يعتبر النزاع في مالي من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، لذلك فإن أية تطورات تحدث فيه تنعكس بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري، ويمكن أن نردّ ذلك لسببين رئيسيين؛ الأول يرجع لكون الجزائر على تماس مباشر مع المناطق المتنازع عليها في شمال مالي، ونتيجة لطول الحدود والبيئة الصحراوية الصعبة التي تتميز بها المنطقة يصعب تأمين هذه الحدود بشكل جيد مع الانتشار الكبير لخلايا الإرهاب لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والتي استفادت كثيرا من الفوضى الأمنية في شمال مالي. أما الثاني يرجع لكون قبائل الأزواد المتواجدة في شمال مالي والتي تطالب بالانفصال هي امتداد عرقي لقبائل الطوارق الموجودة في الصحراء الجزائرية، وبالتالي فالجزائر معنية بهذا النزاع، ويتعين عليها تنشيط دبلوماسيتها لإيجاد حل يرضي جميع الأطراف المتنازعة في مالي حتى لا تتطور مطالب الطوارق وتطال أقاليم أخرى.³

نتيجة لهذا، ترفع الجزائر في كل المحافل الإقليمية والدولية وتدعو من أجل الوحدة الترابية لدولة مالي، وكذا تدعم مطالب هذه الأخيرة المتعلقة بالتنمية، كما أنها لا تعترف بكل الفصائل التي لها علاقة بالتنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة سيما حركة أنصار الدين السلفية والتي يعرفها مؤسسوها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية، وزعيمها إباد غالي يعدّ من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل الإيفوغاسن الطوارقية.⁴

¹ - وليد شلال، الدور الأممي في النزاع في مالي وليبيا: دراسة مقارنة، النزاعات الإثنية في إفريقيا، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 16 أكتوبر 2018، ص 11.

² - رفيق بوبشيش، مسارات حل النزاع في مالي: نحو تفعيل دور الطرف الثالث في النزاع المالي، النزاعات الإثنية في إفريقيا، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 16 أكتوبر 2018، ص 19.

³ - عبد المالك بلعربي وعلي مجالدي، دور انتشار الأسلحة في تغذية الصراع في مالي، ستراتيغيا، العدد 11، السادس الأول 2019، ص 105.

⁴ - مرسى مشري، الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الآمنة، في: إدارة الأمن الحدودي -المقاربات والنماذج-، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، (ص ص 365-366).

وبالتالي فالجزائر تعتبر التنظيم حركة إرهابية سيما أن له ترابطا عضويا مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نتيجة لتبنيهم لنفس الفلسفة الجهادية، كما أن الحركة تمتلك ترسانة كبيرة من السلاح حصلت عليها من مخازن ليبيا بعد أن سقط نظام معمر القذافي فيها. ومتى ما تتبعنا خريطة تواجد الحركات المالية المسلحة نجد أن أكثرها خطرا على الأمن القومي الجزائري هي حركة أنصار الدين، هذه الأخيرة التي تنتشر على تماس مباشر مع الحدود الجزائرية، وتتواجد في أقصى شمال مالي،¹ وهو ما توضحه الخريطة التالية.



المصدر: فريدوم أنووها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، متوفر على الرابط:

<https://bit.ly/3DCx22a>

يظهر من خلال الخريطة أعلاه حجم الخطر المحدق بالجزائر من خلال الحركات المسلحة المنتشرة في مالي وبالأخص حركة أنصار الدين، سيما مع تجارة السلاح وتهريبه للداخل الجزائري، وهو الواقع الذي جعل الجزائر تكثف جهودها الدبلوماسية لحل النزاع في مالي من جهة ومن جهة أخرى تكثف عملياتها العسكرية ضد هذه الحركات الإرهابية . وعليه فإن النزاع في مالي قد ساهم بشكل كبير في عدم استقرار منطقة غرب إفريقيا وكذا منطقة الساحل الإفريقي، وفرض على الجزائر مجموعة كبيرة من التحديات الأمنية، كتهديب السلاح والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى مشكلة الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين التي تفاقمت بعد اشتداد المعارك في شمالي مالي، الأمر الذي دفع بالآلاف من الأسر إلى الهجرة واللجوء للجنوب الجزائري.²

7. خاتمة:

¹ - Mohamed Saib Musette, Algeria : Migration Flows, **Strategia**, N° 12, 2^{ème} Semestre 2019, p 63.

² - سليم بلحاج، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3، 2021، ص 592.

نصل في الأخير للقول بأن مالي كانت ومنذ استقلالها تعيش إشكالية تنامي النزاعات ولفترة طويلة من الزمن، وذلك راجع لطغيان أطماع القيادة السياسية والمصالح الضيقة للنخب الحاكمة، ومن جهة أخرى لطغيان النزعة الإثنية والقبلية على النزعة القومية والولاء الوطني، بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية كطرف ثالث في الأزمة ونفوذ القوى الكبرى وتضارب مصالح دول الجوار من جهة ثالثة، كل ذلك وغيره ساهم بشكل كبير في إستعصاء الحل السياسي لهذه النزاعات وأدى في كثير من المرات إلى وصول مالي إلى حالة من العجز البنيوي والفشل الدولاتي ودخولها في دوامة الحروب الأهلية، واعتبارها ملجأ للحركات الإرهابية المتمردة، كما أصبحت بؤرة للتوتر والنزاع على الصعيد الإقليمي في غرب إفريقيا أو الدولي، وفي ظل المساعي المحلية والإقليمية والدولية للتأسيس لسلام مستدام لا تزال مالي رهينة بين مطرقة الواقع المحلي المقعد وسندان إملءات الأطراف الخارجية.

8. قائمة المراجع:

- الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/2/12، شوهد في 2022/5/15، على الساعة 15.30، متوفر على الرابط <https://bit.ly/3Ny9tuy>
- وليد شمال، الدور الأممي في النزاع في مالي وليبيا: دراسة مقارنة، النزاعات الإثنية في إفريقيا، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 16 أكتوبر 2018.
- مادي إبراهيم كاني، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، آفاق إفريقية، المجلد العاشر، العدد 36 (2012).
- محمد امين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي... بين الاستمرار والتغير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47-48 (أكتوبر 2015).
- مبروك غضبان، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 6، العدد 11 (2014).
- مسيح الدين تسعديت، "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 1، العدد 1 (2014).
- مرسي مشري، الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الآمنة، في: إدارة الأمن الحدودي -المقاربات والنماذج-، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- صابر حموتة، كرنولوجيا النزاع في مالي، النزاعات الإثنية في إفريقيا، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 16 أكتوبر 2018.
- عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد الكولونيالي للتدخل الفرنسي في مالي"، مجلة آفاق سياسية، العدد 14 (فيفري 2015).
- عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية، في: حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، تحرير: نسيم بلهلول، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- عبد الله مامادو باه، العلاقة بين الأقوام والأعراق في مالي، في: مالي عودة الاستعمار القديم، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2014.

- عبد الحليم غازلي ، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وإسهامها في توسية النزاع في شمال مالي 2012م"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 3، العدد 2 (2016).
- عبد المالك بلعربي وعلي مجالدي، دور انتشار الأسلحة في تغذية الصراع في مالي، *ستراتيجيا*، العدد 11، السداسي الأول 2019.
- عايدة العزب موسى، *جذور العنف في الغرب لإفريقي -حالتا مالي ونيجيريا-*، الطبعة الأولى، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015.
- سليم بلحاج، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 10، العدد 3، 2021.
- فهميم رملي، بناء الدولة في مالي: من العجز البنوي إلى الفشل الدولاتي، *النزاعات الإثنية في إفريقيا*، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 16 أكتوبر 2018.
- فريدوم أنووها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، 2022/5/15، على الساعة 16.30، متوفر على الرابط: <https://bit.ly/3DCx22a>
- خولة محي الدين، "دور الأمم المتحدة في بناء السلام، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 27، العدد الثالث (2011).
- رفيق بوبشيش، مسارات حل النزاع في مالي: نحو تفعيل دور الطرف الثالث في النزاع المالي، *النزاعات الإثنية في إفريقيا*، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 16 أكتوبر 2018.
- Adebajo, Adekeye , **"Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea-Bissau"**, Boulder:Lynne Rienner, United States, 2002.
- Ellis, Stephen,"**The Mask of Anarchy:The Destruction of Liberia and the Religious Dimension of an African Civil War**", 2nd ed.;C. Hurst, United Kingdom, 2007.
- Hegre, Havard; Ostby, Gudrun & Raleigh, Clionadh, "Poverty and Civil War: A Disaggregated Study of Liberia", **Journal of Conflict Resolution**, Vol. 53, No. 4, 2009, United States.
- Mohamed Saib Musette, Algeria : Migration Flows, **Strategia**, N° 12, 2^{ème} Semestre 2019.
- Muhammed TANDOĞAN, Omar BOUACHA, « THE ALGERIAN SECURITY APPROACH TOWARDS THE SAHEL REGION : CASE OF MALI », **Türkiyat Mecmuası (Journal of Turkology)**, Vol. 27, No.1 (2017).
- Paul Melly, **Crisis Transition in the Sahel**, Chapter in: **The State of Peacebuilding in Africa: Lessons Learned for Policymakers and Practitioners**, Edited by: Terence McNamee & Monde Muyangwa, 1sted, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2021.
- Ross, Michael L, 'What Do We Know About Natural Resources and Civil War?', **Journal of Peace Research**, SAGE Publication, Vol. 41, No. 3(2004b).
- Saliou Dione, Bakaye Togola, " Historicizing Ethno-Religious and Political Conflicts in West Africa: The Malian Case", **Budapest International Research and Critics Institute**, Vol.1, No.4(December2018).
- United Nations Statistics Division,"Composition of macro geographical (continental) regions, geographical sub-regions, and selected economic and other groupings",2012, see: 20-04-2022, available on: <https://bit.ly/3PyH09K>

